منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

النهوض بالخدمات الاستشارية الريفية
لتعزيز التوجه نحو السوق في مصر

موجز سياسات

الملخص التنفيذي

تلعب الخدمات الاستشارية الريفية دوراً بالغ الأهمية في تحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي من خلال تزويد المزارعين بالمعلومات والمعارف والمهارات اللازمة لزيادة إنتاجيتهم وربحيتهم، وإدارة المخاطر التي تواجههم، والمشاركة بفعالية مع الأسواق. ويتطلب ذلك توفير مجموعة متنوعة من الخدمات التي من شأنها أن تمكّن المزارعين من اتخاذ قرارات رشيدة، وإدارة مزارعهم بطريقة مستدامة، والعمل بأسلوب جماعي لتحسين العمليات الاقتصادية. وتعتبر هذه المجموعة الواسعة من الخدمات الاستشارية الريفية، التي تعالج قضايا الإنتاجية الزراعية والقدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية للمنتجين، خدمات موجهة نحو السوق، وغالباً ما يتولى تقديم هذه الخدمات المتنوعة، بأشكال وقدرات متفاوتة، العديد من مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. ومن شأن الإقرار بأهمية تعددية مقدمي الخدمات والاستفادة منها، أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات وشمولية نظام الخدمة، مما يضمن إتاحة الخدمات الفعالة لصغار المزارعين والاستجابة لاحتياجاتهم المختلفة.

يسلط موجز السياسات الذي بين أيدينا الضوء على الاعتبارات والتوصيات الرئيسية لتعزيز الخدمات الاستشارية الريفية في مصر من منظور نظام تعددي وموجه نحو السوق. ويعتمد هذا الموجز على الرؤى المستمدة من التقييم الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2021، بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر، في إطار دراسة إقليمية أوسع نطاقاً حول النهوض بالخدمات الاستشارية الريفية في الدول العربية. وتسهم تلك الدراسة في البرامج الإقليمية التي تستهدف تعزيز دور الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية في الاستجابة على نحوأفضل للاحتياجات المعيشية لصغار المنتجين والمزارعين الأسريين.

الخلفية

تعتبر مصر البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان في شمال إفريقيا والعالم العربي، وتحتل المرتبة الرابعة عشر (14) على مستوى العالم من حيث عدد السكان.[1] ويقدر عدد سكان مصر بحوالي 103 ملايين نسمة، 57 في المائة منهم تقريباً من سكان الريف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022). وفي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي معدل الفقر في البلاد 29.7 في المائة مع ارتفاع تركيزاته في المناطق الريفية ليصل إلى 42.8 في المائة في صعيد مصر أو ما يعرف بالوجه القبلي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019:2020). ويترافق الفقر في الوجه القبلي مع ارتفاع في معدلات الأمية ووفيات الأطفال، وضعف إمكانيات الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وزيادة عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019). وتواجه مصر، وعلى نحو متزايد، معدلات عالية من الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي (رمضان، 2015)، حيث زادت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 14 في المائة في عام 2009 إلى 17 في المائة في عام 2011. وعلى الرغم من أن نظام دعم الغذاء قد لعب دوراً حيوياً في تزويد الأسر الفقيرة باحتياجاتها الغذائية الأساسية، ولا سيما في أوقات الأزمات، فإن استدامة هذا النظام تشكل مصدر قلق نظراً لزيادة ميزانيته وعدم كفاءته.

يبلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في مصر حوالي 3.6 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة 4 في المائة من إجمالي مساحة الأرض (منظمة الأغذية والزراعة، 2016)، ويعمل بها 25.6 في المائة من القوة العاملة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017). وعلى الرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بمرور الوقت (قاسم وآخرون، 2018)، إلا أن الزراعة والغابات وصيد الأسماك قد ساهمت بنسبة 11.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (البنك الدولي، 2021)، و20 في المائة من عائدات الصادرات في 2018 (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2018). وفي عام 2018، ساهمت الصناعات الزراعية، مثل أنشطة التصنيع والتسويق وإمدادات المدخلات المتعلقة بقطاع الزراعة بنسبة 20 في المائة أخرى من الناتج المحلي الإجمالي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2018).

في الواقع، تمثل الزراعة الأسرية صغيرة النطاق واحدة من أبرز سمات واقع الزراعة والتنمية الريفية في مصر. وتجدر الإشارة إلى أن 5.1 في المائة من الحيازات الفردية تقل مساحتها عن خمسة فدان (حوالي 2.1 هكتار)، و28.1 في المائة منها تقل مساحتها عن ثلاثة فدان (حوالي 1.25 هكتار)، بينما تمثل المزارع التي تقل مساحتها عن عشرة فدان (حوالي 4.2 هكتار) حوالي 66.74 في المائة (أبو النجا وآخرون، 2017). وفي مصر، تشكل المزارع والأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى مصدر الرزق الأساسي لأصحاب الحيازات الصغيرة من الأسر الزراعية ولا سيما أولئك الذين يعتبرون فقراء أو شبه فقراء. (أبو النجا وآخرون، 2017). ومع ذلك، فإن أصحاب المزارع الذين تقل مساحة أراضيهم عن ثلاثة فدان هم أكثر عرضة للفقر، مع ملاحظة أن الدخل المتولد من مزارع بهذا الحجم يقع تحت خط الفقر الذي حددته الأمم المتحدة عند 1.25 دولار أمريكي في اليوم للفرد الواحد (أبو النجا وآخرون، 2017).

على الرغم من الأهمية البالغة للقطاع الزراعي، فإنه يواجه العديد من التحديات التي تؤثر خاصة على صغار المنتجين والمزارعين الأسريين بشكل أكثر حدة. ومن بين أكثر تلك التحديات إلحاحا التجزئة الشديدة للحيازات الزراعية، وضعف البنية التحتية للتسويق ومرافق ما بعد الحصاد والمعالجة الزراعية، وتقنيات وممارسات الإنتاج غير الملائمة، وزيادة ندرة المياه، والغياب شبه التام لآليات التخفيف من حدة المخاطر والتكيف معها، بما في ذلك آليات التكيف مع تغير المناخ والصدمات الأخرى. ومما يفاقم هذه التحديات ضعف تغطية الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية وأنظمة المعلومات ذات الصلة، والتنظيم المحدود لصغار المنتجين، وانخفاض قدرة منظمات المنتجين الزراعيين على تلبية احتياجات صغار المزارعين (غنيم، 2019).

وعلى الرغم من أن أفضل ما يمكن أن يوصف به نظام الإرشاد الزراعي في مصر هو أنه يستند بشكل أساسي على القطاع العام، إلا أنه يضم مجموعة كبيرة ومتنوعة من مقدمي الخدمات الاستشارية، مما يعكس ظاهرة متنامية للتعددية. وتعتبر المجموعة الواسعة من الخدمات الاستشارية الريفية التي تتناول الإنتاجية الزراعية، والقدرة التنظيمية والإدارية للمنتجين، والصلات بأسواق المدخلات والمخرجات، خدمات موجهة نحو السوق (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). ونظراً لاتساع نطاق الخدمات وتباين فئات المزارعين الذين يتلقون هذه الخدمات، فغالباً ما يشارك في تقديمها العديد من جهات تقديم الخدمات من المنظمات العامة

1 https://worldpopulationreview.com/countries/egypt-population

© FAO

والخاصة ومنظمات المجتمع المدني بأشكال وقدرات مختلفة. والاعتراف بهذه التعددية في مقدمي الخدمات والاستفادة منها سيؤدي إلى تعزيز جودة الخدمات وشمولية نظام الخدمة، مما يضمن إتاحة الخدمات الفعالة لصغار المزارعين والاستجابة لاحتياجاتهم المتنوعة.

يسلط موجز السياسات الذي بين أيدينا الضوء على الاعتبارات والتوصيات الرئيسية لتعزيز الخدمات الاستشارية الريفية في مصر من منظور نظام تعددي وموجه نحو السوق،[2] ويعتمد هذا الموجز على الرؤى المستمدة من التقييم الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر، في إطار دراسة إقليمية أوسع نطاقاً حول النهوض بالخدمات الاستشارية الريفية في الدول العربية. وتسهم تلك الدراسة في العمليات الإقليمية التي تستهدف تعزيز دور الخدمات الإرشادية والخدمات الاستشارية الريفية في الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المعيشية لصغار المنتجين والمزارعين الأسريين.

أجريت الدراسة بما يتماشى مع إطار عمل منظمة الأغذية والزراعة لأنظمة الخدمات التعددية والموجهة نحو السوق (منظمة الأغذية والزراعة، 2017) والمبادئ التوجيهية ذات الصلة للتحليل والبرمجة (منظمة الأغذية والزراعة - لاحق)، وقد استعرضت الدراسة السياسات الرئيسية وعوامل السياق الأوسع نطاقاً التي تؤثر على إمكانية الوصول إلى الخدمات الاستشارية الريفية وتقديمها، وقامت باستكشاف التحديات الرئيسية التي تؤثر على الأسر الزراعية وصغار المزارعين العاملين في قطاع البستنة مع التركيز على أربع محافظات في مصر، وهي كفر الشيخ والبحيرة (الوجه البحري) والفيوم وبني سويف (الوجه القبلي)، وقد بحثت في مدى تشعب نظام الخدمة بالنظر إلى تجربة عدد من مقدمي الخدمات من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المنتجين والتعاونيات، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالتوعية الشاملة، وأهمية الخدمة، والتنسيق، والتمويل، والقدرات، وقد تم تنظيم جلستي مشاورات مع أصحاب المصلحة للمشاركة مع الجهات الفاعلة الرئيسية والتماس وجهات نظرهم وتعليقاتهم في مراحل مختلفة من الدراسة (منظمة الأغذية والزراعة - وثيقة داخلية).

2 نظام الخدمة التعددي هو النظام الذي يتم فيه تقديم الخدمات من قبل جهات فاعلة مختلفة (العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المنتجين والتعاونيات بما في ذلك مقدمي الخدمات غير الرسميين) ويتم تمويلها من مصادر مختلفة.

الخدمات الاستشارية الريفية في مصر

تتولى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة تقديم الخدمات الاستشارية الريفية في كل من الوجه القبلي والوجه البحري. كما يؤدي القطاع العام دوراً بارزاً في هذا المضمار. وتشمل هذه الجهات الفاعلة المنظمات غير الحكومية، ومشروعات التعاون الدولي، فضلا عن القطاع الخاص والتعاونيات. وتركز مجموعة الخدمات الاستشارية المقدمة بشكل كبير على تقنيات الزراعة وإدارة الآفات بالإضافة إلى الميكنة الزراعية وإمدادات المدخلات (الجودة والمصادر والأسعار) ومعلومات التسويق وتنظيم فئات المزارعين والتكيف مع تغير المناخ والتنبؤ بالطقس، ومرحلة ما بعد الحصاد.

ومن المفترض أن يكون القطاع العام، الذي تمثله وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، هو المسؤول عن التنسيق والتنظيم العام لنظام الإرشاد، بيد أن مستوى التنسيق والتواصل وأوجه التعاون بين مختلف مقدمي الخدمات لا يزال ضعيفاً، وكذلك مستوى ونوعية التفاعل بين المزارعين ومقدمي الخدمات. وتفتقر مصر إلى سياسة مخصصة للإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية، تحدد بوضوح أدوار الجهات الفاعلة المتعددة العاملة في نظام الخدمة على المستويين المركزي واللامركزي، وتحدد أيضاً آليات التنسيق أو سبل التعاون، وتوجه تقديم الخدمات بطريقة تستجيب لاحتياجات المزارعين، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والأكثر ضعفاً.

ومن ناحية أخرى، فإن دور التعاونيات وغيرها من أشكال جمعيات المزارعين، غير مستغل بشكل كامل من حيث قدرتها على التعبير عن رأي المزارعين وتقديم الخدمات ذات الصلة ودعم التوجه نحو السوق. وعلى الرغم من أن التعاونيات هي النوع الأكثر شيوعاً من المنظمات في المناطق الريفية، إلا أنها موجهة في الغالب إلى توريد المدخلات الزراعية لأنشطة إنتاج المحاصيل التقليدية، والميكنة، وخدمات التسويق. وتجدر الإشارة إلى أن التعاونيات الزراعية قد واجهت سلسلة من القيود، وعانت من فجوات في المعرفة والقدرات أدت إلى تدهور صورتها وأدائها على مر السنين. وبالإضافة إلى التعاونيات الزراعية، هناك أشكال أخرى من منظمات المجتمع المدني - مثل الجمعيات ومراكز الشباب - في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن مشاركة صغار المزارعين في هذه المنظمات ومجالسها محدودة.

من ناحية أخرى فإن عدم وجود سياسة واضحة للإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية يضع عائقاً أمام التعبئة الفعالة للموارد المؤسسية والمالية التي تضمن أن يقدم القطاع العام الخدمات الكافية، ويعزز الأداء الكلي للنظام واستدامته. علاوة على ذلك، أدت تبعية نظام الإرشاد الفنية لنظام الأبحاث، إلى خلق خطوط قيادة مزدوجة،وتداخل الأدوار، واختناقات تشغيلية (م. دياب، م. يعقوب، م. ح. عبد العال - 2020). كما أن عدم وجود آلية واضحة تنظم التفاعل بين الإرشاد والبحوث، مع استنزاف الموارد البشرية، أثر سلباً على أداء تقديم الخدمات العامة.

تمثل القدرات والموارد تحدياً رئيسياً آخر، لا سيما فيما يتعلق بالإرشاد الذي يقدمه القطاع العام، وكشفت دراسات سابقة عن انخفاض شديد في النسبة بين موظفي الإرشاد والمزارعين بالنسبة للنظام الوظيفي، والتي تبلغ حالياً 0.7: 1000 (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2020). ويواجه أداء فريق الإرشاد تحديات بسبب التنقل المحدود، وضعف البنية التحتية للنقل والاتصالات، وانخفاض الرواتب، وتدني الحوافز، ومحدودية الأموال المخصصة للتشغيل. وعلى الرغم من أن المؤهلات الفنية قد تكون كافية، فإن مستوى المهارات الشخصية غير كاف، وخاصة في مجالات مثل تنظيم أنشطة المساعدة الذاتية وتنفيذها، وتشكيل مجموعات المزارعين، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والأهم من ذلك، فإن عوامل مثل الافتقار إلى المهارات والقدرات في الزراعة الموجهة نحو السوق، وربط المزارعين بالأسواق، وإدارة المزارع والأعمال، والتنويع، قد ظهرت لتكون أحد الشواغل الملحة، بالإضافة إلى المهارات اللازمة لضمان وصول النساء والشباب إلى الخدمات ذات الصلة.

وهناك تباين واضح بين اعتبارات المزارعين ومقدمي الخدمات فيما يتعلق بجودة الخدمات وتوفرها ووتيرة تقديمها وإمكانية الوصول إليها والمساءلة عنها. فمن ناحية، أعرب المزارعون عن أسفهم لمحدودية الفرص المتاحة أمامهم للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم والتأثير على تصميم الخدمات وتقديمها، فيما أكد مقدمو الخدمات الآخرون من الناحية الأخرى، استخدامهم لآليات مختلفة لضمان المساءلة التنازلية. ويشير هذا التناقض إلى عدم كفاية تبادل المعلومات وقنوات التعليق وأنظمة المتابعة والتقييم لتقييم أداء واستجابة تقديم الخدمة، وعلى الرغم من أن مبادرات المنظمات غير الحكومية تقدم دعماً يستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء والمنتجين الأكثر ضعفاً، فقد ظهر التشتت وعدم الاستمرارية كعاملين يؤثران تأثيراً

كبيراً على تقديم الخدمات في قطاع المنظمات غير الحكومية ومشروعات التعاون الدولي.

وفي ظل غياب خدمات مستدامة وواسعة النطاق، يلجأ المزارعون على نطاق واسع إلى معارفهم الزراعية التي تستند إلى الممارسات التقليدية ودعم الأقران، وتتنوع سبل تقديم المشورة للمزارعين بشكل كبير، إذ يعمد مقدمو الخدمات إلى استخدام الأساليب التقليدية مثل التفاعل الفردي، الذي يترتب عليه الوصول المحدود للمزارعات وعدم مراعاة احتياجاتهن المحددة، وفي الوقت ذاته، هناك توجه متزايد نحو تبني نُهُج أكثر تشاركية وأكثر استجابة لاحتياجات المزارعين مثل المدارس الحقلية للمزارعين، ونحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التليفزيون والإذاعة، وتتوفر حالياً موارد مختلفة للإرشاد الرقمي، كما أن استخدام التطبيقات القائمة على الهواتف الذكية آخذة في الازدياد. وعلى الرغم من الإمكانات الهائلة لتلك التقنيات، فلا يزال الوصول إليها واعتمادها على نطاق واسع في الوقت المناسب مقيداً بعوامل مثل المعرفة الرقمية المحدودة.

لا يعالج نظام الخدمة الارشادية، في شكله الحالي بشكل كافٍ، بعض أهم التحديات الرئيسية التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تتمثل بانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وربحيتها، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وشح المعلومات عن الاسواق، والوصول المحدود إلى الأسواق، والأسعار العادلة المقبولة، وتوفر المدخلات الزراعية عالية الجودة (الجودة والمصادر والأسعار)، ومعرفة تقنيات الزراعة الجديدة والممارسات الزراعية الجيدة، وندرة المياه. وفي هذا السياق، من الضروري توسيع نطاق معالجة التوجه نحو السوق في تقديم الخدمات، مع الاستفادة من دور تعدد مقدمي الخدمات للتغلب على القيود والعقبات التي يواجهها النظام الحالي في معالجة تحديات سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي الوقت ذاته، فإن وجود توجيهات واضحة للسياسات بشأن الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية، والاستثمارات الموجهة والقدرات المتزايدة من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في تعزيز تقديم الخدمات على نحو فعال واستجابة النظام لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة ومتطلباتهم. ومن خلال تيسير تحول صغار المزارعين إلى "الزراعة كعمل تجاري" وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق المربحة، يمكن أن يسهم الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية في تعزيز سبل العيش الريفية والنمو الزراعي لصالح الفقراء.

نظرة مستقبلية

يلعب الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية دوراً محورياً في تمكين المزارعين من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للتغلب على قيود الإنتاج والإدارة والتسويق المختلفة التي تؤثر على إنتاجيتهم وربحيتهم وسبل عيشهم. ومن ثم، فإن التصدي للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، وتحقيق النمو الشامل في المناطق الريفية، يتطلب ضمان تقديم خدمات ريفية فعالة تستجيب لاحتياجات جميع المزارعين من الرجال والنساء، ولا سيما المزارعين الصغار والأكثر ضعفاً. وتحقيقاً لهذا الغرض، تم اقتراح التوصيات التالية للنهوض بالخدمات الاستشارية الريفية في مصر لتؤدي دورها المساعد في النظم الزراعية والغذائية والتحول الريفي.

1. **إعادة النظر في نظام الإرشاد في مصر من منظور تعددي وموجه نحو السوق.** وهذا يستلزم وضع سياسة وطنية مخصصة لتوجيه الهيكلة والحوكمة والتمويل والتنسيق فيما يتعلق بنظام الخدمة، وإعداد استراتيجية لضمان القدرات والموارد المؤسساتية الكافية لتنفيذ السياسة على كافة المستويات. ويجب أن تسترشد السياسة بحوار السياسات القائم على الأدلة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ومقدمي الخدمات، بما في ذلك ممثلي ومنظمات صغار المزارعين والنساء والشباب والمجتمع المدني.

2. **تحديد تدابير واضحة للتنظيم والمساءلة** تحكم العلاقة بين مختلف الجهات الفاعلة في إطار نظام خدمة تعددي يستفيد من أوجه التكامل والروابط والشراكات بين مقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المنتجين والقطاع الخاص، لموائمتها مع القدرات التنظيمية والبشرية التي يمتلكها حالياً القطاع العام.

3. **إنشاء منتدى وطني للخدمات الاستشارية الريفية** يربط بين تعددية مقدمي الخدمات من مختلف القطاعات، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المعارف والخبرات، والتنسيق على نحو أفضل، والدعوة إلى تحديث الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية من أجل تحسين الاستجابة والشمول والتوجه نحو السوق. ويمكن أن يصبح هذا المنتدى في نهاية المطاف جزء من شبكة أوسع يتم تشكيلها على المستوى الإقليمي.

4. **تعزيز دور جمعيات صغار المزارعين** ككيانات مقدمة للخدمات الموجهة نحو السوق للأفراد والمجتمعات، من خلال تعزيز مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية، فضلاً عن التشبيك والربط مع الجهات الفاعلة الأخرى ومقدمي الخدمات لتعزيز الشراكات وأوجه التكامل.

5. **استعادة سمعة التعاونيات الزراعية ومنظمات المنتجين، وتعزيز مكانتها** مع إبراز دورها كجهات فاعلة رئيسية في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الشاملة للقطاع الريفي. ويتطلب تقديم التعاونيات الزراعية الخدمات لأعضاء دوائرها، تعزيز قدراتها على النهوض بالعمل الاقتصادي الجماعي، ودعم المزارعين في الوصول إلى الأسواق والتفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة والنظم الزراعية والغذائية.

6. **إعادة النظر في سياسات الموارد البشرية وتعيين موظفي إرشاد جدد في القطاع العام لمعالجة تناقص القوة العاملة الإرشادية** بسبب تقاعد الموظفين. وفي هذا الصدد، يجب تشجيع عمل المزيد من المرشدات من خلال بيئات تعليمية وبيئات عمل مرنة ومتنوعة، وتعزيز الأدوات والقدرات والحوافز لمقدمي الخدمات لتوسيع نطاق خدماتهم لتشمل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات والشباب والمنتجين الآخرين في المواقف الضعيفة.

7. **وضع خطة طويلة الأجل لتطوير القدرات الإرشادية وإدارتها** تهدف إلى إصلاح التعليم الإرشادي السابق للخدمة، والتدريب أثناء الخدمة، من خلال مراجعة وتحديث مناهج التعليم العالي والمهني ومنهجيات التدريس والتدريب، وتطوير التعليم المستمر ومواد التعلم، لجعل التعليم الإرشادي يتماشى مع الإصلاحات الإرشادية في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تشمل الخطة النهوض بصورة الإرشاد مع وضع مسار واضح للتطوير الوظيفي يغطي الرواتب، والترقيات، وفرص التدريب للعاملين في مجال الإرشاد على قدم المساواة مع المتخصصين في التخصصات الزراعية الأخرى وفي البحث والتعليم.

8. **تعزيز قدرة مقدمي خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الريفية** على الاستفادة من الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعرفة وتقديم الخدمات ومتابعة الأداء وتحسين المساءلة، وتوفير آليات لتلقي التعليقات من مقدمي الخدمات والمستخدمين على حد سواء من أجل التفاعل وتحديد/التعبير عن الطلب، والتماس/تقديم التعليقات وتقييم جودة الخدمات.

© FAO

المراجع

أ. أبو النجا، ي. صديق، و. مجاهد، ي. صلاح، س. أحمد، ر. نجيب، د. ياسين، وم عبد الظاهر. 2017. دراسة حول الزراعة الأسرية صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. بلد التركيز: مصر. القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة، المركز الفرنسي للبحوث الزراعية للتنمية الدولية، المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا المتوسطية. https://www.fao.org/3/i6497e/i6497e.pdf.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2019/2020. في معدل الفقر في مناطق مصر 2019/2020. مصر بالأرقام - الدخل والإنفاق. تم الاستشهاد به في 15 يوليو/ تموز 2022.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات السكان حسب الجنس والمحافظة 1/1/2022. مصر بالأرقام 2022. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم الاستشهاد به في 19 يوليو/تموز 2022.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23602

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23599

أ. م دياب، م يعقوب، م ح عبد العال. 2020 لمحة عامة عن نظام الإرشاد الزراعي في مصر: التاريخ، والهيكل، وأساليب العمل والتوجهات المستقبلية. بحوث الزراعة المستدامة 9(4): 24-30. https://doi.org/10.5539/sar.v9n4p30

منظمة الأغذية والزراعة. 2017 - نظم الخدمة التعددية: خدمات موجهة نحو السوق للحد من الفقر الريفي - إطار مفاهيمي - روما – منظمة الأغذية والزراعة - https://www.fao.org/3/i7249e/i7249e.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. لاحق - الخدمات التعددية والموجهة نحو السوق - المبادئ التوجيهية المفاهيمية والمنهجية للتحليل والبرمجة – روما – منظمة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة. وثيقة داخلية - تقييم الخدمات الاستشارية الريفية الموجهة نحو السوق: حالة مصر - روما - منظمة الأغذية والزراعة

م. غنيم. 2019 - مصر: استعراض للقطاع التعاوني للأغذية الزراعية - البلد يسلط الضوء على مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة – روما - منظمة الأغذية والزراعة – ص 120

يمنى قاسم، مي محمود، سيكندرا كردي، وكليمنس بريسينجر. "استعراض السياسة الزراعية في مصر: الخطوات الأولى نحو استراتيجية جديدة" (2018). المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (ورقة عمل البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 11. واشنطن والقاهرة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). 2018 - جمهورية مصر العربية: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019-2024 - روما – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). 2019 - الاستثمار في سكان الريف في مصر - روما - إيطاليا – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. 2020 - استراتيجية محدثة للتنمية الزراعية المستدامة لعام 2030 - القاهرة - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - منظمة الأغذية والزراعة

رشا رمضان. 2015 - الأمن الغذائي وقياسه - مصر - المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط – رسالة منظمة هيومان رايتس ووتش 32

البنك الدولي. 2019 - فهم الفقر وعدم المساواة في مصر – ورقات المعلومات الأساسية - واشنطن - البنك الدولي

البنك الدولي. 2021 - الزراعة والغابات وصيد الأسماك، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي) – جمهورية مصر العربية - واشنطن - البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=EG

شكر وتقدير

أعد هذا الموجز كل من فالنتينا سوماكال، ومي هاني، وسيسيل برانجر (منظمة الأغذية والزراعة)، بناءً على دراسة أجراها عبد المجيد رزق وهبة الله حسن في إطار دراسة منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية حول النهوض بالخدمات الاستشارية الريفية في البلدان العربية، والتي أجريت في مصر والأردن ولبنان. وحررت آمال أبو شاويش الوثيقة ووضعت أنغام عبد المجيد التصميم. قام مكتب الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى بتمويل الدراسة وقدم التوجيه العام تحت قيادة جان مارك فوريه.

المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا
FAO-RNE@fao.org
http://www.fao.org/neareast/ar

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
القاهرة، مصر

منظمة الأغذية والزراعة. 2023. النهوض بالخدمات الاستشارية الريفية لتعزيز التوجه نحو السوق في مصر. القاهرة.
https://doi.org/10.4060/cc1441ar

© منظمة الأغذية والزراعة، 2023
CC1441AR/5/15.23

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO